

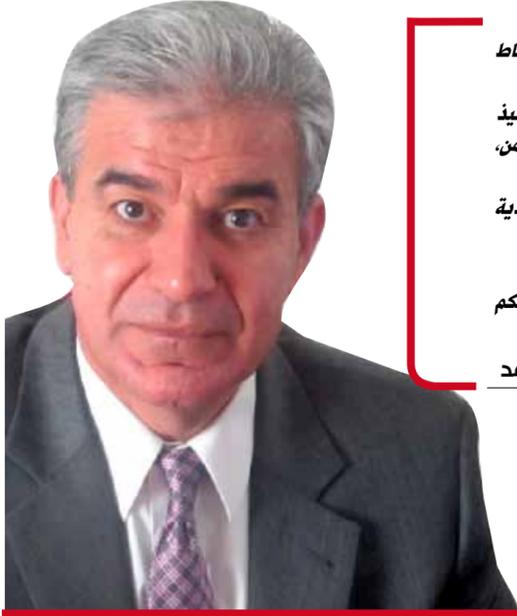
حاشد يفتح ملف التهرب الضريبي لشركة «سبأفون»

طالب عضو البرلمان اليمني أحمد سيف حاشد مصلحة الضرائب بمعلومات تفصيلية حول بيان مقدار ضرائب الأرباح التجارية والصناعية التي دفعتها شركات الإتصالات العاملة في اليمن للإعوام 2011 و 2012 و 2013م. كما طالب حاشد في مذكرته -التي سلمها لرئيس مصلحة الضرائب- ببيان عن الكيفية التي تم بموجبها تسوية ضرائب عدد من شركات الإتصالات، ومقدار ومصير المبالغ التي دفعتها تلك الشركات كضرائب أرباح لهذا العام. وأشار حاشد في رسالته الموجهة إلى رئيس مصلحة الضرائب بأنه يهدف من

الحصول على هذه المعلومات لإجراء الحقيقة بشأن ما تناقلته وسائل اعلامية حول قيام شركة سبأفون بدفع (300) مليون ريال فقط، كضرائب أرباح تجارية وصناعية في العام 2012م، في حين دفعت شركة «يمن موبايل» مبلغ (9 مليار) و«إم تي إن» (8 مليار)، ولسبعة أشهر ونصف من الضرائب المقررة للعام 2012م. وكذا الوقوف على حقيقة ما تناقلته وسائل الاعلام من أن وزير المالية صخر الوجيه، وجه مصلحة الضرائب بقبول الإقرار الضريبي الذي قدمته سبأفون لمدة عام، بعد أن كانت المصلحة رفضته.

مدير مكتب البنك الدولي في اليمن لـ «الميثاق»:

الحكومة ضعيفة وغير قادرة على استيعاب المنح والقروض



قال مدير مكتب البنك الدولي لدى اليمن وائل زقوت إن الحكومة ليست جادة في مكافحة الفساد وأنها لم تتخذ أي شيء من خطة النقاط الست التي تم وضعها لمكافحة الفساد.

وأوضح المسنول الدولي في حوار صحفي مع صحيفة «الميثاق» أن الفساد يعتبر مشكلة حقيقية في اليمن وأنه أحد أسباب تعثر تنفيذ المشاريع الممولة من المنح والقروض الخارجية. وأكد زقوت أن البنك الدولي من أسرع المؤسسات المانحة التي أوفت بتعهداتها تجاه اليمن، فمن إجمالي 400 مليون دولار تم اعتماد ستة مشاريع جديدة تشكل ثلثي الالتزام تقريباً، كما تم سحب 52 مليون دولار حتى الآن. ونصح زقوت حكومة الوفاق بتحديد تكلفة قرارات معالجة المظالم التي حدثت في الماضي على ميزانية الدولة، حتى لا تحدث أزمة اقتصادية ستكون صعبة إضافة إلى جانب الأزمة السياسية.

محدراً من أن العجز المتوقع هذا العام والمقدر بـ 8,4% من الناتج المحلي الإجمالي سيكون العام القادم أكبر من ذلك. ودعا مدير مكتب البنك الدولي إلى التركيز في المرحلة القادمة وفي نهاية الحوار الوطني على الاقتصاد. لأن «نجاح العملية السياسية سيحكم عليها الشعب في الشارع وليس في «موفمبيك» أو مجلس الوزراء».

أجرى الحوار / جمال مجاهد

أغسطس الماضي وأن عائدات حصة الحكومة من تصدير النفط خلال نفس الفترة قدّرت بنفس المبلغ.. أي أن اليمنيين لا يستفيدون من تصدير النفط في التنمية وإنما في شراء المشتقات النفطية. هذا صحيح.. فالمبالغ التي يتم بها دعم المشتقات النفطية تمثل جزءاً كبيراً من قيمة تلك المشتقات، وجزء كبير من ثروة اليمن من النفط والغاز لا يستفيد منه الشعب.

33 مشروعا
ما عدد المشاريع التي ينفذها البنك الدولي في اليمن وحفاظة تلك المشاريع؟

لدينا 19 مشروعا في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهناك أربعة مشاريع جديدة وهذه المشاريع مموله من البنك الدولي نفسه، فضلا عن 10 مشاريع أخرى مموله من الصناديق الانتمائية والبرامج الأخرى، ما يعني أن العدد الإجمالي للمشاريع 33 مشروعا تقريبا. أما حفاظة البنك الدولي فهي تحتوي على 900 مليون دولار بما فيها 260 مليون دولار تم إضافتها أخيراً، بخلاف 200 مليون دولار تمويل جديد، ما يعني أن حفاظة البنك الدولي تزيد على المليار دولار.

هناك تعيينات تتم في الكثير من الوزارات والمؤسسات على خلفية سياسية أو حزبية، كما أن هناك الكثير من اللجان التي شكّلت وصناديق تعويض الشهداء... أو بشكل ذلك ضغطاً على ميزانية الدولة التي تعاني عجزاً يتوقع أن يصل هذا العام إلى 8,4% من الناتج المحلي الإجمالي؟

بالتأكيد هذا يشكل ضغطاً على الموازنة. نحن حذرنّا الحكومة وطرحنا الأمر على عدد من الوزراء والمبعوث الأممي جمال بنعمر وسفراء الدول العشر الراضية للمبادرة الخليجية. مهم جداً عند صدور أية قرارات سياسية أن يتم النظر إليها من الناحية الاقتصادية. إذا كانت هناك قرارات لمعالجة المظالم التي حدثت خلال الفترة الماضية من المفروض أن يتم تحديد تكلفة ذلك على ميزانية الدولة. العجز المتوقع هذا العام 8,4% لكن العجز سيكون العام القادم أكبر من ذلك، ولذلك مهم جداً أن تقوم الحكومة بإجراء إصلاحات ولا تزيد العبء على ميزانية الدولة حتى لا تخلق أزمة اقتصادية تمثل تحدياً لها خلال الأزمة السياسية. إن التركيز اليوم على العملية السياسية طبيعي وصحيح، لأنه بدون استقرار سياسي لن يكون هناك استقرار وأمني واقتصادي. في نهاية الحوار الوطني من المهم التركيز في المرحلة القادمة على الاقتصاد. نجاح العملية السياسية سيحكم عليه الشعب في الشارع وليس في أروقة «موفمبيك» أو مجلس الوزراء أو الرئاسة. الشعب نفسه سيحكم، إذا رأى أمل في المستقبل وأنه أفضل من الماضي فإن العملية السياسية ستكون ناجحة، وإذا رأى الشعب أن الماضي أفضل من المستقبل ستشغل العملية السياسية.

هل لديك خطة جديدة للتعامل مع المستجدات السياسية والاقتصادية عقب إنتهاء مؤتمر الحوار الوطني الشامل؟

لا توجد لدينا خطة حالياً، ولكننا سنتنظر حتى ينتهي مؤتمر الحوار وبإذن الله ينتهي بالنجاح الكامل، عندها سنبدأ مشاورات داخل البنك ومع الحكومة والمناخين لوضع خطة لمساعدة اليمن على تنفيذ مخرجات الحوار.

هل لديك مخاوف من تعثر العملية السياسية واندلاع صراع جديد على خلفية تعثر الحوار الوطني؟

نحن في البنك الدولي لا نتدخل في السياسة، نحن هيئة اقتصادية لمساعدة الشعب اليمني، ولكن أنا شخصياً متفائل. مهما كانت الصعوبات، أنا متفائل باستكمال العملية السياسية. المرحلة القادمة ستكون لبناء أسس ومؤسسات الدولة اليمنية الحديثة، وسنكون في طليعة المشاركين مع الشعب والحكومة، أدرك أن الوضع شديد الصعوبة، فالوضع السياسي محتقن والوضع الأمني ليس مستقرأً والوضع الاقتصادي صعب وكذلك المعيشة والخدمات ولكن نظل الأمل موجوداً. بدون أمل لا يمكن أن نمضي إلى الأمام، وإذا كنا متشائمين سيكون الوضع صعب جداً.

دولار مخصصة من البنك الدولي خلال سنة واحدة بل خلال 4-5 سنوات على الأقل. هل لديك معلومات حول البرنامج الجديد لدعم اليمن من قبل صندوق النقد الدولي؟

الحكومة ما زالت في طور النقاش مع صندوق النقد الدولي، وفي الاجتماعات السنوية الأخيرة لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد بواشنطن التقى وزيراً المالية والتخطيط بعثة الصندوق لمناقشة هذا البرنامج. وعموماً لا توجد لدي معلومات دقيقة كما أنني لست مخوفاً بالحديث نيابة عن الصندوق.

رفع الدعم هل هناك قرار قادم برفع الدعم عن المشتقات النفطية؟

دعم المشتقات النفطية جزء من الإصلاحات الاقتصادية التي يجب على الحكومة أن تقوم بها. تقريباً كل الدول العربية تعاني هذه المسألة لأنه في اليمن هذا يأخذ فقط 25% من الميزانية. نحن نعرف ليس فقط في اليمن ولكن في دول أخرى أن الجزء الكبير من دعم المشتقات النفطية لا يستفيد منه الفقراء. إصلاح دعم المشتقات النفطية يتمثل في توفير المبالغ المالية المخصصة للدعم لكي يستفيد منها الفقراء الحقيقيون. هناك طرق مختلفة لإصلاح دعم الطاقة وتجارب عالمية كثيرة في هذا الموضوع.

عطفاً على كلامكم... قال البنك المركزي اليمني في أحدث تقاريره أن البلاد استوردت مشتقات نفطية بقيمة 1,8 مليار دولار خلال الفترة من يناير-

على الحكومة الإلتزام بتنفيذ التالي:

- مساءلة رئاسة الوزراء والوزراء.
- مساءلة كبار المسؤولين.
- إنشاء محكمة خاصة بقضايا الفساد.
- منح صلاحيات أوسع لهيئة مكافحة الفساد.
- استكمال تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد.
- إعادة هيكلة جهاز الرقابة والمحاسبة.

وإذن الله نأمل أن تقوم الحكومة بتقديم كل الدعم واعطاء الصلاحيات الهيئية الجديدة لمكافحة الفساد لتضطلع بمهامها على أكمل وجه. يرى مراقبون أن الفساد سبب رئيسي لتعثر تنفيذ المشاريع الممولة خارجياً.. هل تتفق مع هذا الرأي؟

لا شك أن الفساد يعتبر مشكلة حقيقية في اليمن، وهذا كان السبب في أننا عندما عدنا لفتح مكتبنا في اليمن كانت أهم النقاط التي ناقشناها مع الحكومة في بداية الأمر هي مكافحة الفساد. في الحقيقة تنفيذ خطة النقاط الست كان بطيئاً جداً، ومن واجب الحكومة أن تحدث تغييراً جذرياً في معالجة الفساد المتفشى ليتم تغيير ما نسمعه من اليمنيين أنه لا يوجد أي تغيير وأن هذه الحكومة مثل سابقتها. وكل ما أتمناه أن تنفذ الحكومة قرارها الذي اتخذته منذ عامين، ونضم صوتنا إلى صوت الإتحاد الأوروبي لنؤكد على تنفيذ خطة النقاط الست ومكافحة الفساد. تحدثت عن البطء في تمويل المشاريع الممولة من المانحين، الفساد هو أحد أسباب ذلك. السبب الثاني هو ضعف قدرة الحكومة على استيعاب المنح والقروض الخارجية. ثالثاً بعض الدول لم تف بما التزمت به.

جاء في الورقة الاقتصادية الرئيسية للحكومة التي قدمتها في اجتماع أصدقاء اليمن في نيويورك أنه تم سحب 1,3 مليون دولار فقط وبنسبة 3,3% من

ارتفاع مديونية اليمن الخارجية إلى أكثر من 7 مليارات

سجلت مديونية اليمن الخارجية في نهاية يونيو المنصرم سبعة مليارات و178 مليون دولار مرتفعة بنحو 93 مليون دولار عن شهر مايو الماضي. وأوضحت بيانات صادرة عن البنك المركزي اليمني، أن مؤسسات التمويل الدولية ماتزال الدائن الأكبر لليمن بواقع ثلاثة مليارات و486 مليون دولار منها أكثر من مليار دولار لهيئة التنمية الدولية،

في حين تبلغ مديونية اليمن للدول الاعضاء في نادي باريس مليار و642 مليون دولار منها مليار و154 مليون دولار مستحقة لروسيا الاتحادية. وبحسب البيانات فإن الرصيد المستحق للدول غير الاعضاء في نادي باريس يبلغ مليار و539 مليون دولار الجزء الأكبر منها لصالح الصندوق السعودي، وأورد التقرير مديونية قدرها 510 ملايين دولار لجهاات لم يسماها التقرير.



قائمة بأكثر الوزراء سفريات خارجية

جميل الجعدي
كشف تحقيق صحفي استقصائي تصدر وزير التخطيط والتعاون الدولي في اليمن د. محمد السعدي قائمة أكثر الوزراء سفريات خارجية العام الماضي بحصيلة (17) سفيرة، استغرقت غياب وزير التخطيط عن اليمن قرابة (103) أيام (معدل 6 أيام للسفيرة الواحدة) وانفق عليها قرابة 186 مليون ريال يمني.

وجاء وزير التربية والتعليم د. عبدالرزاق الاشول في المركز الثاني في قائمة سباق سفريات الوزراء برصيد 9 سفريات، وغياب استغرق (54) يوم، انفق خلالها 99 مليون ريال، ليتفاسم المركز الثالث كلاً من وزير الصحة د. احمد العنسي ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل د. أمة الرزاق حمد برصيد 8 سفريات لكل منهما.